

الفصل الخامس

اليورودولار: الانفجار المدوّى الأكبر أسواق اليورودولار، البنوك، والهروب الكبير

فيما مضى نظام برتون وودز ليصبح قيد التنفيذ الصحيح فى خمسينيات القرن الماضى، مضى اقتصاد الولايات المتحدة ينمو وشرع المواطنون فى أنحاء البلاد فى شراء التلاجات وأجهزة التليفزيون للمرة الأولى. تم تقييد وول ستريت بعدد من اللوائح التنظيمية يعود الكثير منها إلى الفترة التى تلت الكساد الكبير. كان السياسيون المنتخبون ديموقراطيا قد نجحوا فى تجنيد المصرفيين، وبدأ وول ستريت فى البحث عن طرق يسلكونها للهرب من القيود الداخلية المحكمة. من ثم، شقوا طريقهم إلى لندن.

فى حوالى منتصف الخمسينيات، لوحظ وجود فصيلة جديدة من نشاط الأوف فى ذا ستىى أوف لندن. ليس ثمة توافق على موعد بدء ذلك النشاط غير المعتاد، لكن يمكن القول إنه طتم اكتشافه للمرة الأولى فى يونيو ١٩٥٥ من خلال العاملين ببنك أوف إنجلاند الذين لاحظوا تبادلات تجارية غريبة تجرى فى بنك ميدلاند، الذى أصبح اليوم جزءاً من بنك HSBC المتواجد فى أنحاء الكوكب. آنذاك، كانت أفكار كينز تتحكم فى الأسواق على أساس ما أدركه من أن إطلاق الأموال الكوكبية حرة ستقيد الأمم بأشكال مختلفة من العبودية. كانت أسعار صرف العملات ثابتة فى معظمها، ولم يكن من المفترض أن تتاجر البنوك فى العملات الأجنبية إلا لأغراض تمويل أنشطة تجارية محددة لعمالئها، كما كان من غير المسموح لها قبول إيداعات بعملات أجنبية، وكانت تُضبط السرعة التى باستطاعة رأس المال النقدى التدفق بها إلى داخل اقتصاداتها وإلى خارجها بإحكام.

كان بنك ميدلاند ينتهك ضوابط تحويل العملات بقبوله إيداعات بالدولار الأمريكي غير مرتبطة بالتعاملات التجارية. الأكثر من ذلك، كان البنك يقدم معدلات فوائد على إيداعات الدولار أعلى بكثير مما تسمح به اللوائح التنظيمية للولايات المتحدة. استدعى أحد مسؤولي بنك أوڤ إنجلاند كبير مدراء القسم الأجنبي بميدلاند لحديث ودي. فيما بعد، ذكر أن مسئول بنك ميدلاند «أبدى تقديره للفت نظره إلى ضوء التحذير». فى تلك الأيام، كان التنظيم يقتضى، نمطياً، الدعوة إلى شرب الشاي فى بنك أوڤ إنجلاند، حيث تظهر أمارات الاستنكار على وجه مسئول البنك فى حالة وجود مخالفات.

من حسن حظ ميدلاند أن كانت إنجلترا آنذاك تسعى إلى دعم احتياطياتها المتداعية من النقد الأجنبى وكان بنك أوڤ إنجلاند غير راغب فى القضاء على مجال جديد من البيزنس الدولى، من ثم انتهى إلى أنه «من الحكمة عدم إخضاع الميدلاند لمزيد من الضغوط».

أذاك، كانت ذا سیتی أوف لندن نموذجاً مصغراً لرابطة الطلاب القدامى البريطانية، وتلتزم بأحكام وطقوس معقدة. كان سمسرة الخُصْم يرتدون القبعات العالية السوداء، وفي مساء كل يوم لدى ساعة الذروة المرورية كان فصیل من الحرس یسیرون فی أنحاء ذا سیتی أوف لندن وهم يرتدون التونیکات (الجونلات) وقبعات من فراء الدببة. یقول أنطونی سامبسون فی طبعة ۲۰۰۵ من كتابه «من یحكم بريطانيا» إنه كان من الممكن لأحد المصرفیین «أن یدى استنكاره لتصرف ما بأن یعبّر الطریق. خلف كل السلوكیات والأعراف كان ثمة افتراض بوجود نادٍ مؤسس على القیم والسلامة المشتركة. كان نادیا یمكنه بسهولة أن یعمل ضد مصالح الجمهور، وخارج نطاق حملة الأسهم من خلال أنشطة التبادلات التجارية الداخلية والصفقات السرية. وكان یقوم على أساس الكارتلات الاحتكارية التي بإمكانها استبعاد المنافسین والقادمین الجدد. لكنه كان أيضاً فاعلاً إلى حد كبير». كثيراً ما كانت مصافحة قوية بالید تكفی لضمان قرض لشخص ما. علّق چو جریموند زعیم الحزب اللیبرالی بالقول «تتم كثير من تعاملات البیزنس دونما مستلزمات المذكرات والمؤتمرات والعقود وما شابه».

وفی واقع الأمر، كان هذا النادي غیر الرسمى قد وجد طرقاً للالتفاف على قیود النقد الأجنبی. علّق أحد كبار المسئولین بالقول «لا أحد سوى الصغار من غیر نوى الشأن یعبّر ضوابط النقد الأجنبی أى اهتمام الیوم». أما فی طرف ذا سیتی سبب السمعة فقد عاد المصرفیون إلى ممارسة ألعیبهم القديمة والتي كانت موضع تساهل من قبل ذا بنك أوف إنجلاند. كانت إحدى تلك الألعیب المفضلة هی غسل السندات bond washing حيث یقوم أحد دافعی الضرائب الكبيرة ببيع سنداته قبیل استحقاق دفع الكوبون (أى بیعها بکوبوناتها) ثم یشتریها بسعر أقل، ویخلق بذلك مرة أخرى رأس مال معفی من الضرائب. أما المالك المؤقت المتلقى للكوبون [القسيمة] فغالبا ما یكون شخص أوف شور یتطیع من خلال الألعیب تحاشی دفع الضرائب عنه. وكما علق مسئول بینك أوف إنجلاند بجفاء فقد كان «غسل السندات» حديثاً یتداول فی بارات سویسرا.

بيد أنه، وبالرغم من ذلك، كانت ذا سيتي أوف لندن، غالبا، فى حالة من النعاس العميق. تذكر أحد المصرفيين الأمريكيين أنه لدى الساعة الرابعة من عصر أيام الخميس كان أحد كبار الشركاء يدور حول صغار العاملين ويسألهم عن سبب عدم انصرافهم قائلًا إن عطلة نهاية الأسبوع قد بدأت. قارن أوليفر فرانكس، أحد رؤساء بنك لويدز، وتيرة العمل فى حى المال والأعمال بلندن آنذاك بقيادة سيارة قوية بسرعة عشرين ميلا فى الساعة قائلًا إن البنوك هناك «كانت فى حالة تخدير. حياة بدت وأنها حلم».

من الصعب الآن تخيل تلك الأيام، ذلك الزمن الذى كان فيه المصرفيون يتأففون غاضبين عاجزين من سلطة السياسيين الهائلة. كانت تلك السنوات القليلة التى تلت الحرب العالمية الثانية هى الوقت الوحيد من مئات عديدة من السنين التى مارس فيها السياسيون أى نوع من التحكم فى القطاع المصرفى. وقبل أن يقوم المصرفيون بإغلاق مصراعى النوافذ السياسية بقوة، كان السياسيون قد تسللوا إلى داخل نظام الرعاية الصحية القومية، التى، وبالرغم من كل عيوبها فقد ظلت إحدى مؤسسات البلد الأكثر شعبية منذ وقتئذ. كان هيو دالتون هو وزير المال البريطانى وعضو حزب العمال فى حكومة كانت قد قامت لتوها بتأميم ذا بنك أوف إنجلاند ضمن الكثير من المرافق الأخرى. كان دالتون يحب الاستشهاد بمبدأ كينز الذى يذهب إلى أن معدل الفوائد المنخفضة سيؤدى إلى «الموت الرحيم لأصحاب الدخل الربعية الثابتة» - مع تعريف هؤلاء بأنهم «المستثمرون الذين لا وظيفة لهم»، والذين لا يُشْمَرُونَ عن أكمامهم ويعملون على تنمية بيزنس حقيقى بل يكتفون بمراقبة رعوس أموالهم الموجودة تنمو من خلال جهد الآخرين وتعبهم. وهذه فكرة مألوفة لدى لدرجة السأم بعد أن قضيت أعواما وأنا أشهد أثرياء النفط من الحكام الأفارقة المستبدين ويطاناتهم وهم يراكمون الثروات الهائلة من مخزونات النفط القيمة التى يمكن استخراجها من الأرض بدون مجهود يذكر.

توضح مقولة كينز دونما لبس التوترات النوعية والعميقة التى ظلت موجودة

دائما بين الرأسمالية النقدية والريعية من جهة، وبين الصناعة من جهة أخرى. كما ذكرتُ، ففيما أن بإمكان معدلات الفائدة المرتفعة أن تكون مربحة جدا للمصرفيين- تساعد بين أشياء أخرى على امتصاص إيداعات النقد الأجنبي التي تسعى إلى عوائد أكبر - لكنها تعنى قروضا مكلفة وارتفاع قيمة العملة بالنسبة للبيزنسات المنتجة حقا، مما يرفع قيمة ما تنتجه من سلع مقارنة بمنافساتها الأجنبية. من ثم، حينما أعلن دالتون أنه ينبغي عليه «أن يكون إلى جانب المنتج النشط بالتقابل مع الشخص ذى الدخل الريعى الثابت» فقد كان يضع نفسه مباشرة وبوضوح فى مواجهة المصرفيين.

وفيما كان ذلك يحدث، كان ثمة تحدٍ راديكالى آخر لكي يتم تفريخه فى سويسرا أهم ملاذ ضريبي فى العالم وقتئذ. فى إبريل ١٩٤٧، جمع ألبرت هنولد، المسئول الكبير ببنك كريدى سويس، ستة وثلاثين أكاديميا بمنتجع مون پلرين الجميل بالقرب من جنيف للتخطيط لإحياء الليبرالية (النوليبرالية بلغة عصرنا) تحت إشراف فريديتش هايك الاقتصاى النمساوى الليبرالى الذى كان قد نشر كتابه بعنوان «الطريق إلى العبودية» يهاجم فيه الاشتراكية وتدخّل الحكومات، والذى حقق أفضل المبيعات. كان لجمعية مون پلرين التى انبثقت عن الاجتماع أن تصبح أساس الحرب الفكرية الكوكبية المضادة لكيّنز. قال هايك «علينا أن ننشئ جيشا من المقاتلين من أجل الحرية وندربهم من أجل التوصل من خلال الجهد المستمر، لفلسفة للحرية». كان من بين الحاضرين ملتون فريدمان، الذى ألهم عمله اللاحق كلاً من مارجريت ثاتشر ورونالد ريجان. كتب ريتشارد كوكيت فى كتابه بعنوان «التفكير فى غير المتصور» عن ذلك الاجتماع يقول «كان تجمعاً لافتاً، وكان لكثير من الإحياء الفكرى الليبرالية الاقتصادية أن يتدفق منه». ومنذ البداية تلقت جمعية مون پلرين التمويل من خلال أكبر ثلاثة بنوك سويسرية، وأكبر شركتى تأمين ناهيك عن بنك سويسرا المركزى.

قال سباستيان جويكس من جامعة لوزان بسويسرا، والقريبة من مون پلرين موضحا الوضع:

«تخيل أنك ألبرت هولود، وأنت هايك. تواجه عالماً بائساً مقفراً. اختفى النازيون. أثناء الحرب، حشد البرجوازيون البريطانيون والأمريكيون أعداداً هائلة من الفقراء والعمال الذين أريقت دماؤهم في ميادين القتال بأوروبا، وهم يطلبون الآن إعطائهم شيئاً في المقابل. أتلى وروزفلك موجودان في السلطة؛ وفرنسا في حالة شبه ثورية؛ وفي إيطاليا بلغ أعضاء الحزب الشيوعي مليونين. إن تريد الذهاب إلى إسبانيا فرانكو. وإن تذهب إلى بلجيكا، هولندا أو البرتغال. أين ستتجمعون مرة أخرى؟ في كوستاريكا؟»

«تريدون وصلات هوائية جيدة، وفنادق جيدة وطبقة برجوازية متعاطفة معكم. أعرف بلداً واحداً تنطبق عليه المواصفات: سويسرا. ظلت ليبرالية طوال الثلاثينيات وطوال سنوات الحرب. لديها صحيفة كبرى تمثل أفكارك. ليس لديها حركة عمالية تضعك في موقف دفاعي، أو حركة متكاملة تضع الكواكب على العجلات.»

منذ البداية كان لجمعية مون بلرين روابط قوية مع ذا سيتي أوف لندن عن طريق السير ألفرد سونسون - تايلور، الذي سيصبح فيما بعد اللورد جراننشستر، ورئيس مجلس إدارة شركة تأمين كبرى في ذا سيتي أوف لندن، وشقيق أحد أعضاء البرلمان عن حزب المحافظين. لم يبق سونسون - تايلور فقط بتزويد الأعضاء برابطة ودية مع رجال الأموال الأثرياء المعادين للحكومة بحى المال والأعمال، لكنه ساعد أيضاً على فتح خزانات بنك أوف إنجلاند لدعم الوفود البريطانية إلى اجتماعات جمعية مون بلرين بالأموال. كان الدعم النشط لحركة معادية للحكومة دوراً غريباً يقوم به بنك مركزى، لكن لم يكن هذا هو الأمر الغريب الأوحى الذى قام به.

كان ذا بنك أوف إنجلاند قد أقيم قبل ذلك بمائتين وخمسين عاماً كنادٍ لبنوك ذا سيتي أوف لندن الثرية، ولم يكن حتى عام ١٩٤٦، وأثناء الفترة الوجيزة لهيمنة الأفكار الكينزية بعد بشاعات الحرب والكساد الكبير، أن وجد السياسيون العزيمة ليقوموا بتأميمه. لكن، وحتى بعد التأميم، فلم يكن باستطاعة السياسيين التحكم

فيه. لم يكن بوسع الحكومة مثلاً، أن تقوم بفصل محافظ البنك، وكان البنك مازال يحتفظ بعملياته الداخلية مُغلقة بالسرية. وإلى يومنا هذا، مازال البنك مستمرا في جلب كبار مسئوليه مباشرة من شركات الخدمات المالية الخاصة في ذا سيتي أوف لندن بأسلوب الباب الدوار الذي لا يتوقف. انتهت ورقة بحثية صادرة عن وزارة الخزانة البريطانية عام ١٩٥٦ إلى أن التأميم لم يمثل «أى تغيير جوهري أو قطيعة» مع الماضي. كان كينز قد أسمى ذلك البنك «مؤسسة خاصة مستقلة عملياً عن أى شكل من الرقابة القانونية»، ولا يبدو وأن هذا قد تغير كثيراً بعد التأميم.

ظل ذا بنك أوف إنجلترا أحد اللوبيات القوية داخل الدولة البريطانية، نوعاً من الحرس البرتورى [الحرس الإمبراطورى الرومانى القديم] يحمى ذا سيتي أوف لندن ونظرتها إلى العالم الداعية للحرية والتحرر من اللوائح - ويحمى بالتبعية نظام الأوف شور الكوكبى. ووفقاً لتعبير الكاتب الأكاديمى جارى برن، فقد ظل البنك «المستودع الأوحى الأقوى للأفكار الليبرالية فى بريطانيا». كاد برن يكون مصيباً: ثمة مؤسسة ذات فكر مثيل ظلت ذات سطوة أكبر - كوربوريشن أوف لندن The Corporation of London التى سنلتقيها لاحقاً.

بحلول عام ١٩٥٥، وفيما كان بنك ميدلاند يمارس أنشطته التجارية الدولارية غير المعتادة، أصبح من الجلى بتزايد أن الإمبراطورية البريطانية الرسمية كانت فى سبيلها إلى الانهيار. حصلت الهند على استقلالها عام ١٩٤٧؛ كان رجال حرب العصابات الشيوعيون يشنون هجماتهم على المستعمرين البريطانيين فى الملايو؛ كانت مصر قد تحررت من قبضة بريطانيا؛ اندلعت الحرب الأهلية بالسودان؛ كانت غانا تعد نفسها لإعلان استقلالها. وفى يوليو عام ١٩٥٦، بعد مجرد ما يربو على عام واحد منذ بدأ ذا بنك أوف إنجلترا يلاحظ أنشطة بنك ميدلاند، قام الرئيس المصرى جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس. أصيبت بقايا المؤسسة الإمبريالية فى لندن بالترجيع، ليس فقط لأن بريطانيا كانت حاملة العدد الأكبر من أسهم شركة قناة السويس، بل لأن ناصراً قد تحدى وضع البريطانيين والفرنسيين فى أنحاء

الشرق الأوسط والعالم الأوسع. قامت بريطانيا وفرنسا، اللتان كانتا تحاولان التكيف مع أوار أقل عظمة وسطوة في شئون عالم ما بعد الحرب، وفيما كانتا ماتزالان تدفعهما نزعات العصر الإمبريالي وصلافته، بالانضمام إلى إسرائيل في عدوان ثلاثي على مصر.

كان ذلك خطأ رهيباً ضخماً. كانت الولايات المتحدة مصممة على عدم السماح للإمبريالية الأوروبية بدفع العالم العربي إلى التحالف مع الاتحاد السوفييتي، ورفضت المساعدة حينما شهد الجنيه الإسترليني هبوطاً دراماتيكياً كلف بريطانيا ٤٥٠ مليون دولار من احتياطاتها فيما بين ٢٠ أكتوبر و٨ ديسمبر فقط. كادت بريطانيا تفلس ولم تجد خياراً سوى الانسحاب. لم يشهد البلد مثل تلك المهانة منذ سقوط سنغافورة. وفقاً لدايفيد كيناستون مؤرخ ذا سيتي أوف لندن «كان هذا علامة فارقة جلية بضراوة على انتهاء بريطانيا كقوة عالمية». وبعد أشهر، كان الرئيس كوامي نكروما يطوى العلم البريطاني في غانا ويودع البريطانيين - ويبدأ الصرح الإمبريالي البريطاني الذي غزت جيوش النمل الأبيض أنحاءه في الانهيار. ومع حلول عام ١٩٦٥ كانت الإمبراطورية التي كانت تحكم ما يزيد على ٧٠٠ مليون نسمة من الشعوب الأجنبية في نهاية الحرب العالمية الثانية، قد انكمش عدد سكانها ليصبح خمسة ملايين فقط. وعلى الرغم من أن هذا أمر معروف، فإن ثمة جانباً مالياً من القصة لا يكاد أحد يعرف عنه شيئاً، إذ إنه انبثق من رماد السويس ونييرانها شيء جديد في لندن، سينتهي به المطاف لأن ينمو ويحل محل الإمبراطورية القديمة، ويزتقي بذا سيتي أوف لندن إلى أمجاد مالية أكثر مهابة ورفعة.

وقت السويس، كان دور لندن كمركز مالي يقوم بشكل رئيسي على أساس منطقة عملات تقوم على الإمبراطورية حيث كانت البلاد الأعضاء تجرى معاملاتها المصرفية في لندن وتستخدم الجنيه الإسترليني عملة لها أو تثبت أسعار عملاتها على أساسه. كان بإمكان التجارة ورأس المال التدفق بحرية داخل تلك المنطقة،

وكانت تُبذل جهود شاقّة لتحويل بين تسرب الاحتياطات خارجها. كان الوضع، وفقاً لروبرت سكيلدسكى، يمثل «جمعية مزايا متبادلة فى عالم يسوده الشواش».

وحتى فى نهاية عام ١٩٥٧، كان الجنيه الإسترلينى مازال العملة التى تموّل ٧٠٪ من التجارة العالمية وأراد ذا بنك أوف إنجلاند إبقاء هذا الوضع على ما هو عليه. قال جورج بولتون، أحد كبار المسؤولين فى البنك «تظل سياسة المملكة المتحدة موجهة بثبات نحو الحفاظ على استخدام الإسترلينى عملة دولية وتنمية هذا الاستخدام». بيد أنه ومع تداعى الإمبراطورية وبدء سعر الإسترلينى فى التهاوى - كان قد ثبت سعره بحيث يساوى الجنيه الإسترلينى ٢,٨ دولار - أصبح هذا الدور عرضة لعظيم المخاطر. علّق رئيس وزراء بريطانيا فى نهاية عام ١٩٥٦ بالقول «لقد ورثنا بيزنس عائلياً قديماً اعتاد أن يكون متيناً ومريحاً جداً. إن الالتزامات الآن أربعة أمثال الأصول.. لا أدرى من سيشتري الآن منطقة الإسترلينى المصرفية». كاد هذا يفوق قدرة الجنتلمن من الرأسماليين كبار السن بلندن على التحمل، بيد أنه، وفى تلك اللحظة بالذات، بدأ شىء جديد تماماً فى الظهور إلى حيز الوجود.

أراد وزير المال البريطانى وقف نزيف رأس المال إلى الخارج من خلال كبح القروض الخارجية. بيد أنه، كان لدى ذا بنك أوف إنجلاند، الذى لم يُرد التضييق على بيزنس مصرفى لندن، فكرة مختلفة تماماً من أجل إعادة التوازن إلى اختلال توازنات بريطانيا المترنحة: زيادة معدلات الفوائد من أجل جذب أموال جديدة إلى لندن وسحق استهلاك الواردات والطلب عليها - وإذا أدى ذلك إلى دخول بريطانيا فى فترة كساد، فليكن. كان هذا مثالا كلاسيكيا على الصراع الخالد بين رأس المال النقدى من جهة، وبين السياسيين المنتخبين ديموقراطيا والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية. وجد هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى، وقد تملكته الدهشة، أنه ليس ثمة شىء بإطلاقه فى قانون التأميم لعام ١٩٤٦ يتيح له إجبار ذا بنك أوف إنجلاند على تغيير طريقه، من ثم، هدد بتغيير القانون كى يمنحه التحكم بحيث يستطيع إصدار أوامر مباشرة إلى البنوك. لكن،

فى تلك اللحظة تحديداً، عرف رئيس الوزراء من كان يتحكم فى مقاليد السلطة الاقتصادية.

فى خطاب عاصف له، أكد اللورد كويولد أنه هو، وهو وحده، من لديه سلطة توجيه البنوك، ولم يقتصر على ذلك، بل إنه هدد بإفلاس الحكومة إذا حاولت اتخاذ أى إجراء. وفى النهاية، استسلم ماكميلان. يقول جارى برن «تم إنقاذ الإسترليني دونما أى إزعاج للسيتى. كسب البنك المعركة ضد وزارة الخزانة». بيد أن ماكميلان فاز بتنازل واحد. ظل بإمكان الحكومة فرض الكوابح على إقراض بنوك لندن التجارية الجنيهات الإسترلينية، وتلك البنوك كانت حياتها تتوقف على الأنشطة التجارية. كانت هذه الخطوة ضربة قاضية لتلك البنوك، أو أنها بدت كذلك، إذ إن ما حدث فى واقع الأمر أنها غيرت القروض الأجنبية وجعلتها بالدولارات بدل الإسترليني. ولم يحاول ذا بنك أوف إنجلاند وقف ذلك، بل إنه قرر ألا يخضع تلك الأنشطة لأية لوائح تنظيمية أو ضوابط، بل اكتفى بمنع تلك التعاملات من الحدوث داخل المملكة المتحدة لأسباب تنظيمية. وبما أن تلك التعاملات كانت تحدث فى الواقع داخل إطار حيّز السيادة البريطانية، فلم يكن من المسموح لأية سلطة أخرى إخضاعها للتنظيمات. وهكذا وجد مصرفيو القطاع الخاص طريقاً يسلكونه للهروب من القيود المحكمة التى فرضت عليهم بعد الحرب العالمية الثانية.

فى تلك الأيام المحملة بالأزمات كان ذا بنك أوف إنجلاند يخضع إلى حد كبير لنفوذ جورج بولتون العنيد الأحمق وتأثيره. قال المؤرخ دايكيد كيناستون إن بولتون، وبأسلوبه الخاص كان «أحدَ عرّابى اليمين الجديد الفكرين». كان بولتون قد بدأ حياته المهنية عام ١٩١٧ كتاجر عملة فى حى المال والأعمال بلندن، وسرعان - مثل غيره ممن يزاولون هذا العمل - ما طور كراهية عميقة للوائح التنظيمية. أسماه معجبوه والمنتقصون من قدره معاً «بطل المشاريع الحرة الكوكبية»، «تاجرا مغامرا»، «رجلا به مس من الجنون». تسلق بولتون طريقه إلى أعلى وفى عام ١٩٤٨ انتقل إلى ذا بنك أوف إنجلاند بعد تأميمه بعامين، وبعد عامين من إعلان

هنرى مورجنثاو نيته «لنقل مركز العالم المالى من لندن و وول ستريت، إلى وزارة خزانة الولايات المتحدة». وعلى السطح على الأقل، بدا انتقال بولتون إلى البنك، وهو الذى كان تاجر عملة فى عصر من القيود على العملات، غريبا. قال فيما بعد «تم تهريبى إلى الداخل من الباب الجانبى لأناقش الصرف الأجنبى والعملات الأجنبية- وفى تلك الأيام كان ذلك موضوعا محاطا بكثير من الشبهات والشكوك».

سرعان ما اكتسب بولتون، الذى كان شخصا يميل إلى البدانة، ذا مظهر مرح، ويرتدى نظارة سميكة، نفوذا كبيرا، وقاتل من أجل معتقداته. قال المصرفى التاجر الأسطورى سيجموند واربورج عنه «لم يكن ثمة ما هو مبهم أو متردد فى المواقف التى كان يتخذها. كنت أجد نفسى دائما مجبرا على احترام السمة الشخصية والعاطفية التى تميزت بها تصريحاته وبياناته، والحماس الأخلاقى الذى كان يروج به لأرائه. كان مثاليا حتى النخاع، يعمل بعزم وطييد على خدمة الأهداف التى يؤمن بها. كان نفوذه يحابى دائما المشروعات الفردية المتميزة عن سلطات ماكينة الدولة مجهولة المصدر».

لم يقتصر الأمر على حماس بولتون لمساعدة المصالح الفردية على الالتفاف حول التنظيمات المزعجة، بل كان أيضا متيما مفتونا بعظمة بريطانيا الإمبريالية. قال ذات مرة «إذا استطعنا التخلص من القبضة الخانقة لإدارة الاقتصاديين للطلب، والقضاء على مرض الاشتراكية، سنعود مرة أخرى شعبا تملؤه العزة والكبرياء».

ومن موقعه على رأس قسم النقد الأجنبى والتحويلات الأجنبية ببنك أوف إنجلاند، كان بولتون فى الوضع الأمثل للعب دور القابلة فى ولادة سوق دولار جديد محرر فى لندن. كان بإمكان البنك بسهولة أن يقرر تنظيم هذا السوق وإخضاعه للوائح، لكنه عندما قرر ألا يفعل ذلك وأن يمنع البلدان الأخرى من محاولة فعل ذلك، فبالإمكان الانتهاء إلى أن ذا بنك أوف إنجلاند هو من خلق ذلك السوق واقعبا؛ وكان بالفعل وفقا لقول بولتون، نتيجة «جهد واعٍ من قبل عدد منا لخلق سوق مالٍ من الأجزاء المبعثرة التى كانت تطفو فى الأنحاء». وفقا لرونن پالان، أستاذ

الاقتصاد الدولي بجامعة برمنجهام، فقد كان ذلك مولد «فراغ تنظيمي يسمى اليوروماركت، أو سوق الأوف شور المالي». مثلا، يحتفظ أحد البنوك البريطانية بنوعين من الدفاتر المحاسبية - أحدهما لعملياته الداخلية [الأون شور] القانونية التي يكون فيها طرف واحد من أطراف التعاون، على الأقل، بريطانيا، والنوع الآخر لعملياته الأوف شور حيث تكون الأطراف كلها غير بريطانية. وفقا لتعبير پالان «يمكن اعتبار اليوروماركت من حيل الإمساك بالدفاتر المحاسبية». يُعتبر مصطلحا «اليورودولار» و«اليوروماركت» مسميين خاطئين إذ إن لا علاقة لتلك الأسواق بعملة اليورو، كما أنها لا تتاجر فقط في الدولارات الأمريكية حيث يجرى الاتجار هناك بجميع عملات العالم الرئيسية. وكانت تلك هي النقطة التي بدأ منها نظام الأوف شور واقعا. وكما هو معتاد في جميع ما يحدث في نظام الأوف شور، فلم يلاحظ أحد أى شىء تقريبا.

ومباشرة، بدأت الأحداث السياسية فى تغذية هذا السوق الجديد فى لندن. فى تلك الأيام، لم يكن الاتحاد السوفيتى يريد الاحتفاظ بدولارات أكثر مما ينبغى فى نيويورك لتلافى مخاطر مصادرتها إذا ساءت الأوضاع فى الحرب الباردة. لكنهم أيضا لم يرغبوا فى الاستثمار فى الإسترليني عملة الإمبراطورية المتداعية. وجدوا فرصتهم فى تلك السوق الجديدة؛ كان بإمكانهم حيازة الدولارات فى لندن. من ثم، بدأ بنك موسكو نارودنى فى عام ١٩٥٧ بإيداع بضع مئات الألوف من الدولارات هناك، ثم تراكمت تلك الدولارات إلى الحد الذى كان لابد له وأن يصيب كارل ماركس ببالغ الدهشة من مفارقة أن تقوم دولة تعلن أنها ماركسية بتغذية أكثر نظام رأسمالى غير مقيد عرفه التاريخ.

تشير الكتابات التاريخية الحديثة عن نمو لندن كمركز مالى، نمطيا، إلى «الانفجار الكبير» لعام ١٩٨٠- تحرير مارجريت ثاتشر الفجائى لأسواق لندن- بصفته اللحظة الحقيقية لانطلاق لندن. وعلى الرغم من أن «الانفجار الكبير» كان مهما بالتاكيد، إلا أن تيم كونجودن، الذى يمكن القول إنه أحد أكثر المتحدثين باسم

ذا ستى أوف لندن ذكاء وخبرة، اكتشف القصة الحقيقية. كتب يقول فى مجلة سيكتاتور «إن الانفجار المدوى الكبير لم يكن سوى مشهد جانبي، أو نتاج فرعى لانفجار مدو أكبر أدى على مدى السنوات الخمس وعشرين الأخيرة إلى تغيير النظام المالى الدولى. إن الانفجار المدوى الأكبر - ووفقا لجميع المعايير ذات العلاقة - يبلغ أضعاف أضعاف الانفجار الكبير». ثم مضى يقول: «نشأ وضع استثنائى أصبح فيه اليوروماركت الذى ليس له تجسيد فيزيقى فى هيئة بناء لتحويل العملات، أو قائمة من القواعد والتنظيمات معترف بها على نطاق واسع، أصبح أكبر مصدر لرأس المال فى العالم». عبر جارى برن عن ذلك من منطلق مختلف حيث قال إن ظهور ذلك السوق «كانت أول رصاصة انطلقت فى الثورة النيوليبرالية المضادة المعادية للسوق الاجتماعى وبولة الرفاه الاجتماعى الكينزية».

كانت ثغرة لندن، التى هى واقعا تكنولوجيا مصرفية جديدة، النظر المالى غير المرئى لتمررد جمعية مون بارين الأيديولوجى. ففيما وفرت الأيديولوجيا البيئية المواتية، فقد كان سوق لندن الجديد ذاك، وتفرعاته التالية، هو الذى قام، فى نهاية المطاف، بفرض اللبرلة على اقتصاد العالم، سواء رغب مواطنو العالم فى ذلك أم لم يرغبوا. لم يبدأ نظام الأوف شور العالمى الجديد نموه المتفجر فى جزر الكاريبى التى تحفها أشجار النخيل وتلوث سمعتها الفضائح، أو على سفوح جبال الألب بزيورخ. لقد بدأ جميعه فى لندن، فيما حل محل الإمبراطورية البريطانية شىء أكثر خبثا وغموضا. لخص مؤرخا الإمبريالية البريطانية البارزان بى. جيه. كاين وإيه. جى. هوكينز ذلك حيث كتبوا يقولان «فيما بدأت سفينة الإسترليني القديمة تغرق تمكنت ذا سیتی من النجاة على متن قارب فتيّ تفوق صلاحيته للإبحار سفينة الإسترليني، كان هذا هو قارب اليورودولار. وفيما اختفى الأساس الإمبريالى لقوتها، نجت ذا سیتی بأن حولت نفسها إلى «جزيرة أوف شور» تقوم على خدمة البيزنس الذى خلقه النمو الصناعى والتجارى لشركاء أكثر دينامية بكثير». فى واقع الأمر، لم تختف الإمبراطورية الرسمية برمتها، إذ لم تحاول أربع

عشرة دولة/ جزيرة الحصول على الاستقلال وأصبحت مناطق بريطانية عبر البحار تترأسها ملكة بريطانيا. نصف تلك الجزر بالتمام - أنجويلا، برمودا، جزر فرجين البريطانية، جزر الكايمان، جبل طارق، وجزر الترك وكايكوس، هي اختصاصات قضائية تتميز بسرية التعاملات، تدعم وتدّار من بريطانيا، وترتبط عن كثب بذاسيتي أوف لندن.

من تلك البدايات، انفجر سوق لندن الأوف شور إلى حيز الوجود. بنهاية عام ١٩٥٦، بلغت الإيداعات حوالى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، ووصلت بنهاية عام ١٩٦٠ إلى مليار دولار - كانت ماتزال صغيرة مقارنة بحجم مجمل الناتج المحلى فى بريطانيا والذي كان يصل إلى ما يربو على السبعين مليار دولار. لكن حجم الإيداعات استمر فى التنامى: وصل إلى ثلاثة مليارات فى عام ١٩٦١، وكان السوق وقت آنذاك قد بدأ ينتشر إلى زيورخ إلى جزر الكاريبي، وإلى ما هو أبعد، فيما دخلت مناطق الاختصاصات القضائية، الواحدة تلو الأخرى، إلى اللعبة. قبل ذلك، كانت البلاد محصنة نسبيا ضد الكوارث المالية التى تحدث فى الأماكن الأخرى، لكن اليوروماركت أوجد الروابط بين القطاعات المالية والاقتصادات فى العالم. إذا حدثت ارتفاعات مفاجئة فى أسعار الفوائد فى مكان ما، تؤثر على الفور، وكأنما ينقلها تيار كهربائى، فى أى بلد مرتبط بالنظام. وفيما تنامت تلك الأسواق وتنامت، بدأت أمواج من النقود المتداولة تتدفق ذهابا وعودة عبر العالم.

بدأ السياسيون فى بريطانيا يشعرون بالقلق بشأن السطوة السياسية الكلية التى يمتلكها ذا بنك أوف إنجلاند وميوله نحو الحرية المطلقة. لكن البنك ألزمهم أماكنهم بحزم. قال اللورد كرومر، محافظ بنك أوف إنجلاند عام ١٩٦٣ «إن إخضاع التبادلات للضوابط انتهاك لحقوق المواطن، من ثم، أعتبره خطأ أخلاقياً». كان كرومر النموذج الأصيل لرجل بنك أوف إنجلاند، حيث كان مشبعا بقيم الإمبراطورية وتوجهاتها. كان ابنا بالمعمودية للملك جورج الخامس، تلقى تعليمه بمدرسة إيتون النخبوية، وكان جده لأمه أول نائب للملك بمصر فى مطلع القرن،

وجده لأبيه نائب الملك بالهند، وحاكم كندا العام، وكان هدفه الأساسى هو أن تستعيد ذا سیتی أوف لندن مجدها الإمبريالى السابق. كتبت مجلة ذا بانكر تقول «ليس ثمة شك فى أن استعادة لندن لدورها الدولى قضية تكمن فى قلب اللورد كرومر».

سرعان ما أدرك المصرفيون الأمريكيون أنه إذا تحرر هذا السوق الغربى الجديد بلندن من تحكم الولايات المتحدة السياسى، فسيتحرر بدوره من قوانين الولايات المتحدة أيضا. كان أحد تلك الأحكام التنظيمية هو قانون جلاس - ستيجال لعام ١٩٣٣، الشهير والذى كان يحظر على البنوك العادية امتلاك أنماط معينة من الشركات المالية الأكثر خطورة، والذى كان يُعتبر مفيدا لدرجة أنه ظل يُعمل به حتى تم إلغاؤه عام ١٩٩٩ من قبل الرئيس كلينتون ووزير خزانته روبرت روبين والذى كان مصرفيا سابقا لدى مؤسسة جولدمان ساكس [المالية]. كان على هذا المصرفى العبقرى الالتفات إلى كلمات جى. كيه. تشترتون الصائبة «قبل أن تقوم بهدم جدار فالأجدر بك أن تعرف سبب إقامة المالك السابق له». بيد أنه، وقبل إلغاء هذا القانون بوقت طويل، كانت البنوك الأمريكية تلتف بالفعل حول قانون جلاس - ستيجال، وكانت تفعل ذلك بالذهاب إلى لندن.

من الواضح أن جورج بولتون رأى الإمكانيات. فى فبراير عام ١٩٥٧ كان قد ترك موقعه بينك أوف إنجلاند والتحق بينك لندن وأمريكا الجنوبية الذى أصبح الآن جزءا من بنك ليودز. وفى غضون شهر واحد كان لدى هذا البنك الأخير إيداعات باليوروبولارات بلغت ثلاثة ملايين دولار؛ وفى غضون ثلاث سنوات كانت قد وصلت إلى ٢٤٧ مليون دولار - مبلغ ضخم فى تلك الأيام - واستمرت فى التصاعد. وسرعان ما أصبح بنك لندن وأمريكا الجنوبية أكبر لاعب فى السوق. بمجرد التحاق بولتون به فتح مشروعا مشتركا فى جزر الباهاما، وهى ملاذ بريطانى يبعث على الاطمئنان حيث كان لدى ذا بنك أوف إنجلاند مقعد فى مجلس العملات بالجزر. ثم توسع بنك لندن وأمريكا الجنوبية إلى جزر الكايمان وأنتيغوا، وأبعد من

هذا، ومضى يكس الإيداعات الدولارية من أمريكا الشمالية والجنوبية، ويختطفها خفية إلى سوق أوف شور لندن غير الخاضع للوائح التنظيمية.

وفيما مضت سنوات الستينيات إلى نهايتها، تضخم عجز موازنة الولايات المتحدة. كانت إنفاقات أمريكا في الخارج تفوق مكتسباتها، وكانت جيوش الدولارات تغادر الولايات المتحدة للخدمة في اليوروماركت.

تلقى سوق أوف شور لندن تنبيها آخر عام ١٩٦٣ مع مولد السندات الأوروبية. كانت تلك الآلات الجديدة متعددة الأنابيب لا تخضع لأية لوائح تنظيمية، سندات أوف شور لحاملها - أى أن أياً من يحمل قطع الورق هذه فى يديه يصبح مالكها، وحيث إنه لا توجد أية سجلات حول من يمتلكها من ثم فهى مثالية للتهرب من الضرائب. لذلك قامت بلدان كثيرة، منذ آنذاك باعتبار تلك السندات غير قانونية.

توأم هذا التوجه الكوكبي المتحرر من اللوائح التنظيمية مع سياسة التمرد الثقافى للستينيات وازدهار لندن كمركز كسر قوالب الموضة فى العالم. تخلت الأفكار عن الأجانب، والتمرد على السلطة نسيج المجتمع وأصبحت جزءاً منه، كما عملت مغامرات جيمس بوند فى أماكن الأوف شور: سويسرا فى فيلم جولد فينجر عام ١٩٦٤، وناسو فى فيلم ثاندربول ١٩٦٥، على اهتزاز الصورة التقليدية لعالم الأوف شور وتغيرها. بدأ راديو كارولين (أكبر محطة بث إذاعى أوف شور فى العالم) بثه من سفينة فى القناة الإنجليزية بعيداً عن متناول اللوائح التنظيمية البريطانية للبث الإذاعى، مما مثل انعطافاً جديدة وأضفى شعبية على لفظ «أوف شور».

مضى اليوروماركت يشهد طفرات ازدهاره. بحلول عام ١٩٧٠ تم تقدير ما يحوزه من إيداعات بمبلغ ٤٦ مليار دولار، وبحلول عام ١٩٧٥، قُدِّر أن ما يحوزه أصبح يتجاوز حجم احتياطات العالم برمته من العملات الأجنبية. وفيما توالى الصدمات النفطية فى السبعينيات، كان هذا السوق هو الطريق الذى سلكته الفوائض المالية لدول النفط الغنية إلى البلاد المستهلكة والتي تعاني من عجوزات. وفيما توالى طفرات ازدهار اليوروماركت، بدأ رأس المال النقدى هجومه على قلاع

السلطة وعلى الدولة القومية الديمقراطية. لم يُبالغ الاشماسى الشهير ألكساندر ساكس حينما أسمى تلك الظاهرة «نظاما بنكيا جديدا.. يغير قواعد العمليات المحاسبية وسُننها». ذهب جارى برن، وهو أحد الاكاديميين القلائل الذين درسوا هذا السوق بتمعن، أبعد من هذا إذ وصف اليورولارات بأنها «شكل جديد من النقد، وسوق للاتجار فيه».

مضى حجم السوق يكبر ككرة الثلج: ٥٠٠ مليار فى عام ١٩٨٠، ثم ما قيمته ٢,٦ تريليون دولار صافية بعد ذلك بثمانية أعوام. وبحلول ١٩٩٧، كانت حوالى ٩٠٪ من القروض الدولية تتم من خلال هذا السوق. والآن، فقد أصبح يطوّق الأنشطة المالية بالكامل بدرجة أن بنك التسويات الدولى، الذى يشرف على التدفقات المالية الكوكبية، قد توقف عن محاولة قياس حجمه؛ فهو ببساطة يرسل كل الأشياء، بعد حزمها معاً إلى أسواق العملات الأجنبية على وجه السرعة.

ظلت الحكومة، بين حين وآخر، تحاول إخضاع هذا السوق للضرائب لكن محاولاتها فشلت. كتبت عالمة الاقتصاد جاين سندنون ليتل فى عام ١٩٧٥ قائلة «إن اليوروماركت مخلوق مزعج مراوغ. فى محاولاتهم لتدجين السوق، ظل مسئولو البنوك المركزية فى وضع يحاول اصطياد القبلة بشبكات لاصطياد الفراشات. وعلى الرغم من أن بعض الهيئات قد تمكنت من أونة لأخرى من توجيه الضربات إلى ركبتة أو الإمساك بزلومته فى الشباك فدائما ما تمكن ذلك الحيوان بعامة من الفرار من خلال الفتحات والثغرات.. إن تلك الأسواق تمثل مشاكل لم يواجهها مسئولو البنوك المركزية أبدا من قبل». من اللافت أيضا أن ما أسماه جارى برن «الابتكار المالى الأكثر أهمية وخطورة منذ اختراع الأوراق النقدية» لم يخضع للأبحاث إلى حد بعيد حتى الآن. إنها نفس مشكلة الأوف شور القديمة: لم يلفت الوضع انتباه أحد.

توضح عملية حسابية رقمية بسيطة السبب فى أن اليوروماركت الأوف شور المحرر من اللوائح التنظيمية، والتعاملات المالية فى الأوف شور بعامة، يمكن أن

تغل أرباحها استثنائية تتجاوز إمكانية تلافى دفع الضرائب. تتطلب الحكومات من البنوك حيازة احتياطات فى مقابل الإيداعات التى تقبلها. فلنتخيل بنكا فرنسيا عليه أن يحوز ١٠٪ من قيمة إيداعاته النقدية، وفقا للمتطلبات الرسمية للاحتياطات. الفائدة المعمول بها حاليا هى ٥٪ سنويا للقروض، و٤٪ للمودعين. والآن، فمقابل كل إيداع قيمته ١٠٠ دولار يمكن للبنك إقراض ٩٠ دولار بفائدة ٥٪ مما يُكسبه ٤,٥ دولار. يصبح على البنك أن يدفع ٤٪. من تلك القيمة مما يترك له ٥٠ سنتا. إذا طرحنا رسوم التشغيل المصرفية، ولنقل إنها ٤٠ سنتا يكون البنك قد حقق ربحا قدره ١٠ سنتات عن دولاراته المائة. والآن، فلنتخيل بنكا فى اليوروباركت الأوف شور بلندن. ليس ثمة متطلبات احتياطات فى هذا السوق، وبهذا يمكن للبنك إقراض المائة دولار كاملة بفائدة ٥٪، ويكسب بذلك خمسة دولارات عنها. إذا طرحنا أربعة دولارات الفائدة التى يتلقاها المودع، و٤٠ سنتا تكلفة العمليات المصرفية، يصبح صافى الربح ٦٠ سنتا عن كل مائة دولار أى ستة أمثال ربح البنك الداخلى.

وبالطبع فهذا تبسيط لواقع معقد لكن المبدأ الأساسى ينطبق. ولنلاحظ هنا أنه ليس ثمة عرض أفضل أو أقل تكلفة، كما أن التعاملات المصرفية لم تصبح فجأة أكثر كفاءة. كل ما حدث هو تلافى اللوائح والضوابط التنظيمية، وبذا ضاعف المصرفيون أرباحهم ستة أمثال.

ظاهريا، يبدو هذا فائدة بدون تكاليف للجميع، لأنه، فى السوق التنافسى، فإن المصرفيين سيمرون بعضا من أرباحهم الإضافية إلى المقترضين والمودعين. بيد أن عملاء بنوك الأوف شور دائما ما يكونون هم الأشخاص والشركات الأكثر ثراء فى العالم. أموال حرة معفاة من أية قيود للمصارف وممثلو أثرياء العالم على حساب الآخرين جميعهم هى الفكرة المهيمنة المتكررة فى نظام الأوف شور. سنجدها مرة ومرات. كما أنها ليست المشكلة الوحيدة. تطلب الحكومات من المصارف حيازة رأس المال والاحتياطات لسبب جد وجيه. للحماية ضد حالات الذعر المالى. قد يبدو

هذا فى الأوقات الطيبة وأنه أموال حرة؛ لكن وكما عبر المستثمر وارن بافت عن الوضع «فقط حينما تتراجع حالة المد تكتشف من كان يسبح عارياً». وكما اكتشف العالم مرة أخرى منذ ٢٠٠٧، إنهم دافعو الضرائب العاديين، لا المقامرون المليون هم من يدفعون الفاتورة. بيد أن ثمة سر أوف شور آخر هنا يتوقف على سبب تطلب الحكومات من البنوك حيازة احتياطات فى مقابل الإيداعات.

تخيل أنك أودعت مائة دولار نقدا فى بنك الداخلى، الذى يتمسك بمتطلب العشرة فى المائة، مما يعنى أن البنك لن يقرض سوى ٩٠٪ من ذلك المبلغ لشخص آخر. والآن، سيكون لدى هذا الشخص ٩٠ دولارا يمكنه إنفاقها. لكن، بطريقة التفافية سينتهى أمر التسعين دولارا هذه فى حساب مصرفى آخر يمكنه أن يقوم بدوره بإقراض ٩٠٪ من هذا المبلغ - مما يعنى أن ٨١ دولارا من هذا المبلغ سينتهى أمرها إلى أن تقرض لأحدهم. وتظل تلك العملية مستمرة. هذا مبدأ معروف - احتياطى مصرفى كسرى - وإذا تابعت الحسبة دونما كلل إلى نهايتها ستجد أنه من خلال متطلب احتياطى العشرة فى المائة، ستنتفخ المائة دولار، لتصبح ألف دولار منتشرة فى أنحاء الاقتصاد.

من الصعب أن تصدق أنه بالإمكان استدعاء المال من لا شىء بهذا الأسلوب، لكن هذا أحد أهم الأشياء التى تفعلها البنوك. يقول الاقتصادى چيه. كيه. جالبريث «إن خلق النقود عملية غريبة غير معقولة إذا أمعنا فيها النظر. إن العملية التى توجد بها النقود من البساطة بدرجة تُثبط العقل وتثير نفوره». وهذا هو السر المركزى للعمل المصرفى. بإمكان البنك «توسيع ميزانيته العمومية» بتمديد القروض للآخرين. فى عالم العمل المصرفى، بالإمكان خلق النقود من خلال عملية إقراضها - إنها أموال على شكل ديون.

ليس خلق البنوك الأموال أمرا سيئاً فى حد ذاته، لكن السؤال هو: ما كم الإقراض الآمن؟ يحاول المنظّمون مراقبة السيولة - للتأكد من أن كمية المال المتناثر فى أنحاء النظام لا تخرج عن نطاق السيطرة - وذلك من خلال فرض الاحتياطى

ومتطلبات رأس المال النقدي. لكن، تخيل الآن الوضع في أسواق اليورو [Euromarkets] المحررة التي تتخذ من لندن مقرا لها حيث لا يُطلب من البنوك حيازة أية احتياطات. ستمكن المائة دولار الأولى البنك من أن يُقرض المائة دولار كاملة، والتي تتحول إلى إيداع آخر قيمته مائة دولار، يؤدي إلى قرص آخر قيمته ١٠٠ دولار، وهكذا دواليك.

وهذه، ببساطة، هي النظرية، لكنها بالطبع لم تحدث أبدا بهذا الشكل، ولو أنها حدثت لغرقنا في تضخم مفرط منذ زمن طويل. السبب هو أنه لا يوجد سوى قدر محدد من الطلب على القروض في أية فترة بعينها، وإذا تنامي الائتمان في أي سوق أوف شور، فإنه، لدى نقطة معينة، ينكمش في مكان آخر كي يعوض عن ذلك التنامي.

ولا يقتصر الأمر على هذا فقط، فإن اليورودولارات ستتسرب، في نهاية المطاف، عائدة إلى الداخل. ومن الإنصاف القول إن المصرفيين الحريصين كثيرا ما يحتفظون باحتياطات حتى حينما لا يكونون مجبرين على ذلك.

لعقود عديدة، ظلت ثمة نقاشات خلافية حول الدرجة التي أسهم بها اليوروماركت في تمديد كم النقود التي تتجول هائمة حول العالم، وتعمل على زيادة المخاطر إلى حد كبير، وتشجيع هرم لا يمكن الحفاظ عليه من الديون غير المستقرة بتزايد. وبما أن المؤسسة الوحيدة التي بإمكانها قياس هذا السوق - أي بنك التسويات الدولي - قد توقف عن قياسها، فمن الصعب التوصل إلى استنتاجات راسخة، مثلا، عن مدى إسهامها في آخر أزمة مالية وانفجار الديون كوكيبيا. بيد أن ثمة أمورا على درجة لا بأس بها من الوضوح. إذا خلقت حلبة هائلة لتوليد ديون جديدة مُحَررة من اللوائح التنظيمية، فإن هذه الأسواق تتوسع وتقتلع العمليات المصرفية التي تخضع للوائح التنظيمية، ويتزايد الطلب بما يلائم العرض المحتمل. يبدأ الإقراض في التمدد إلى أماكن لم تكن متاحة له من قبل، بل في الواقع لا يجوز له التواجد فيها. وكما ذكر سيدني ولزو وآلان وينترز في كتابهما «علم

الاقتصاد الدولي»، فإن بنوك اليورو «قد وجدت بالتأكيد عملاء ليس بإمكانهم الاقتراض وفقا للأنظمة القومية». تعبير آخر، جعلت أسواق اليورو من الممكن لجودة الائتمان أن تفسد بعيدا عن أنظار المنظمين والمراقبين.

فيما كنت أُنقب في المحفوظات عن فترة الستينيات والسبعينيات أدهشني كيف أن المراقبين والمنظمين حول العالم، فيما كانوا يجهدون للإلمام بظاهرة الأوف شور الجديدة، كانوا يبدون القلق حول نوع المشاكل ذاتها التي جعلت الاقتصاد العالمي يجثو على ركبتيه في الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي بدأت عام ٢٠٠٧. ذكر أحد كبار الموظفين البريطانيين في مذكرة «سرية للغاية» عثرتُ عليها في مستندات عام ١٩٦٨ «من الأمور الباعثة على القلق تأجيل دين قصير الأجل لجعله، واقعيا، تمويلا طويل الأجل». كان هذا تحديدا ما أدى إلى دمار بنك نورثرن روك البريطاني عام ٢٠٠٧. تساءل مقال في مجلة ذا بانكر في حوالى نفس الفترة «هل نمو هذا السوق ترياق مرحب به أم سم بطى للنظام المالى العالمى بعامه؟ هل يكفل أن تكتسب العملية التكيفية التعديلية شكل انهيار للنظام المالى الدولى؟ هل يكفل دور بريطانيا فى تنمية هذا السوق أن تصبح مرة أخرى فى الصف الأمامى لمثل هذا الانهيار؟». الإجابة وصلت الآن.

ماذا كان لكينز أن يرى فى كل هذا؟ قد يعتقد المرء أنه ونظرا لموقفه المساند لبريطانيا بضراوة، ودفاعه الوطيد والناقد فى آن، عن المشروع البريطانى الإمبريالى، فلا بد وأنه كان سيرحب بمثل هذا الوضع. فى عام ١٩٤١، وفيما كان يتفاوض مع الولايات المتحدة لمساعدة بريطانيا، كتب يقول «لا ينبغي السماح لأمريكا بخرق أعين الإمبراطورية البريطانية». ولم يقتصر الأمر على هذا، بل إنه قاتل بشراسة أحيانا كى يساعد حى المال والأعمال فى لندن على الحفاظ على تسيده الكوكبى. لكن كينز، ولدى كل منعطف، قاتل من أجل نظام دولى يقوم على أساس التعاون بين الأمم، لا التنافس. أمل أن يكون بإمكان لندن الحفاظ على وضعها، بشكل أساسى، من خلال وجودها فى مركز كتلة تعاونية لعملة الجنيه الإسترلينى، كما كان يزدري خفض

اللوائح التنظيمية كوسيلة لتفوق بلد على جيرانه. كان لابد له أن ينظر برعب إلى أسلوب «أفلس جارى» الذى يتبعه نظام الأوف شور المالى منذ السبعينيات، ناهيك عن الهروب الهائل لرأس المال الذى رعاه ذلك النظام.

ربما كانت الحياة فى لندن فى الستينيات مثيرة، لكن الأوضاع لم تكن مصدر رضا للمنظمين الأمريكيين. فى عام ١٩٦٠، قام الاحتياط الفدرالى، بناء على اعتقاده بأن اليوروماركت كان يجعل «من اتباع سياسة نقدية مستقلة فى أى بلد أمرا بالغ الصعوبة» بإرسال فريق تحقيق إلى لندن. من المفارقات أن تنامى تأثير أفكار ملتون فريدمان الذى ذهب إلى أن الحكومات عليها التركيز على المعروض من الأموال كرافعة تستخدمها فى إدارة اقتصاداتها، كان فى سبيله للحدوث حينما بدأ هذا السوق، الذى كان فريدمان يدعمه، فى جعل تلك الرافعة غير فاعلة.

قدّم العاملون ببنك أوف إنجلاند العديد من فناجين الشاى إلى الأمريكيين، لكنهم كادوا ألا يفعلوا شيئا للتعاطى مع مخاوفهم، حتى بعد أن قال الأمريكيون إن اليوروماركت كان يمثل «خطرا على الاستقرار». عملت بعض التصريحات العرضية التى ذكرها المسئولون بالبنك الإنجليزى على ترسيخ مخاوف الأمريكيين. قال أحدهم «لا تخضع القروض التى تمنحها البنوك المعتمدة للوائح فيما يتعلق بكميتها أو طبيعتها أو مدة استحقاقها. توضع الثقة فى فطنة المقرضين التجارية». وضع جيمس روبرتسون، نائب رئيس مجلس إدارة الاحتياط الفدرالى إصبعه على أحد مصادر القلق؛ مراكز اليوروماركت البازغة فى ملاذات أمثال جزر الكايمان والبهاما والمرتبطة ببريطانيا والتى ينظمها ذا بنك أوف إنجلاند. قال «اعتراض الرئيس هو أنها ليست أفرعا بأى معنى للفظ. لا تخرج عن كونها أدراجا فى مكتب أحدهم. لم تجعلون البنوك تقوم بإجراءات زائفة من أجل الحصول على ميزات بعينها؟».

فى ١٨ يوليو ١٩٦٣ حاول الرئيس كيندى القضاء على تدفقات العملة الأمريكية إلى الخارج بفرض الضرائب على فوائد الأوراق المالية والسندات الأجنبية، حيث افترض أنه بذلك يلغى حوافز الإقراض فى الأسواق الخارجية الأكثر إدراة

للأرباح. لكن هذا الإجراء أتى بنتيجة عكسية: عملية فرار جماعى إلى سوق أوف شور لندن المحرر من الضرائب واللوائح التنظيمية. قال هنرى ألكساندر من بنك مورجان جارانتى حينما بدأ تطبيق الأحكام الجديدة «هذا يوم ستتذكره. سيغير وجه العمليات المصرفية الأمريكية وسيُجبر كل البيزنس على الهروب إلى لندن».

تنامت مخاوف صناع السياسة الأمريكيين حول الاستقرار المالى. بحلول عام ١٩٦٢، وحينما كانت البنوك الأمريكية قد غدت أكبر لاعب فى السوق، خلصت وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن السوق قد فاقم «اختلال توازن الدفع والسداد فى العالم» واقترحت على المصرفيين الأمريكيين أن «يسألوا أنفسهم عما إن كانوا يخدمون المصالح القومية بالاشتراك فى مثل هذا النشاط». مرة أخرى، نقل الأمريكيون مخاوفهم إلى ذا بنك أوف إنجلاند، وقاموا بإرسال مراقب حسابات العملة إلى لندن للتفتيش على البنوك الأمريكية هناك. كان رد بنك أوف إنجلاند على الأمريكيين يرقى إلى القول «بإمكانكم أن تذهبوا إلى الجحيم». قال أحد كبار المسؤولين بالبنك «لا يهم ما إن كان سيتى بنك يتهرب من اللوائح الأمريكية فى لندن. لا يهمنى أن أعرف».

فى عام ١٩٦٧، أضاف روبرت روزا، وكيل وزارة الخزانة الأمريكية النشاط الماهر قوله بأن السوق قد ضخّم بدرجة مفرطة تدفقات رأس المال المزعزعة للاستقرار «بكميات هائلة أكبر من أى شىء خبرناه فى الماضى، تحركات ضخمة». لم يختلف رد لندن أبدا حيث كان دائما «لا تتدخلوا فيما لا يعينكم» أو «ليس ثمة داعٍ للقلق». أبلغ اللورد كرومر الاحتياط الفدرالى بنيويورك عام ١٩٦٢، فى رد منه على مخاوف روزا بشأن التهريات الضريبية «لا أعتقد أنه من المحتمل لحجم هذا النوع من العمليات أن تنمو إلى حد مفرط»، وهذه صفاقة تبدو مستغربة لأن المسؤولين البريطانيين كانوا أيضا يشعرون بالتوتر والقلق.

كان يكمن منطق غرابى كمنطق أليس فى بلاد العجائب وراء قرار ذا بنك أوف إنجلاند بعدم إخضاع تلك الأسواق للوائح التنظيمية - نفس المنطق الذى يسود

نظام الأوف شور. إذا حدث تهافت على سحب الأموال من أحد البنوك الخاضعة للوائح في إنجلترا، سيشعر بنك إنجلترا، بصفته واضح اللائحة التنظيمية، نوعا من الالتزام بمحاولة إنقاذه. بتعبير آخر، وكما جاء في مذكرة للبنك، سيعنى تطبيق اللائحة التنظيمية الاعتراف بالمسئولية. من ثم، من الأفضل عدم وجود لوائح تنظيمية، هكذا رأى ذلك المنطق.

إذن، لم تركت الولايات المتحدة بنوكها تندفع إلى سوق لندن المحرر، وهي تعلم أنها بذلك تقوض اللوائح الرقابية المالية الأمريكية؟

أحد الأسباب هو أن غالبية الناس رأوا اليوروماركت ظاهرة غرابية شاذة مؤقتة، يسمها قدر قليل من القذارة، مألها الاختفاء سريعا. في عام ١٩٦٢ انتهت مجلة تايم إلى أن «غالبية الخبراء يعتقدون أن اليورودولار سيختفى تدريجيا إذا ارتفعت معدلات الفوائد الأمريكية إلى المستويات الأوروبية - أو إذا انتهى عجز المدفوعات الأمريكي. أيضا، رأى كثير من المصرفيين الأمريكيين اليورودولارات نوعا من الأموال الغربية الطريفة، وأنه من الأفضل تركها للأوروبيين. قال أحد المصرفيين الأمريكيين في لندن للتايم «اليورودولارات، حقا! إنها نقد جوال متداول - وأفضل أن أسميها بهذا الاسم». كان اليوروماركت قد غدا نوعا من حزام نقل كوكبي معاد للكينزية يجعل من تحركات رأس المال قصيرة الأمد شأنا أكثر حساسية وإثارة، ويعمل على تغيير معدلات الفائدة حول الكوكب على الفور، ويتيح لكميات كافية من الأموال التحرك متماوجة والتراكم معا في مكان واحد من أجل إتاحة هجمات المضاربين الكبيرة ضد العملات التي يقررون أنها هشة وأكثر عرضة للمخاطر.

ثمة شيء آخر حفز الأمريكيين على عدم التدخل، أرادت المصالح الأمريكية المصرفية ذات السلطة الحفاظ على أكبر قدر من الهدوء في ملعب الأوف شور ذاك. حينما حاول هندريك هاوثاكر عضو مجلس المستشارين الاقتصاديين الأمريكيين أن يلفت انتباه رئيس الولايات المتحدة إلى اليوروماركت، أثبط محاولته بقوله «لا، لا نريد لفت الاهتمام إليه»، ووفقا لما قاله أحد الأكاديميين المحبطين، فقد أراد المصرفيون «عامدين تجنب نقاش الأمر».

وفى تلك الأثناء، ظل ذا بنك أوف إنجلاند عدوا للوائح التنظيمية. فى عام ١٩٧٣، ذهب بعض المصرفيين الألمان للقاء مسئول بالبنك البريطانى ليسألوه عن التراخيص التى كانوا بحاجة إليها ليصبحوا بنكا معتمدا فى لندن، ووفقا لما قاله أحدهم «نظر المسئول إلينا وقال إن البنك يصبح بنكا حينما أعتبره أنا كذلك».

أوجز هذا الأمر برمته. وفقا لأحد المصرفيين البلجيكيين فقد كان التنظيم يقتضى «الذهاب إلى ذا بنك أوف إنجلاند من حين لآخر، وتناول فنان من الشاي، وتوضيح ما أنت بصدد فعله».

بل إنه حتى فى عام ١٩٧٥، بعد سنوات منذ أن بدأ الناس يُثيرون المخاوف، عبر تقرير اللجنة تابعة للكونجرس الأمريكى عن بالغ الدهشة من أن هذا السوق ظل بعيدا عن أية رقابة سياسية. كان لهذه المخاوف أن يردها بعد ذلك بجيل كامل، أى فى عام ٢٠٠٨ بنك التسويات الدولى فيما انتشر الهلع المالى فى أنحاء الكوكب. تسأل البنك ياشا «كيف يمكن لنظام ظل مصرفى أن يظهر إلى حيز الوجود دونما أن يحفز أية تصريحات واضحة تعبر عن قلق رسمى؟» تبين فيما بعد، كما سنرى، أن أسواق اليورو الأوف شور، هى إلى حد بعيد البيئة التى تمكن نظام الظل المصرفى من التواجد: ذلك البحر المالى العميق المحرر الذى يعج بأسمك القرش الضخمة الخطرة التى أسهمت فى آخر أزمة اقتصادية - تلك الحاملات الغرائبية المُهيكله للاستثمارات وقنوات نقلها، وأمثالها ممن تسببت فى تلك المأسى مؤخرا.

لم يكن السياسيون الأمريكيون وحدهم هم من لم يستشفوا ما وراء حُجب السرية والتعتيم المشيدة بعناية تلك. تكشف خطابات ذا بنك أوف إنجلاند، بما لا يدع مجالا للشك، الدور المركزى الذى لعبه فى الإبقاء على صعود الأوف شور بعيدا عن الأجندة السياسية. تذكر إحدى المذكرات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٩ ما يلى «قاوم البنك بقوة، فى عدد من المناسبات، محاولات وزارة الخزانة للحصول على معلومات أكثر اكتمالا. رفض نائب محافظ البنك السماح بإفشاء أية تفاصيل عن مواقف البنك المعتمدة إلى وزارة خزانة جلالة الملكة». وفقا لتعبير جارى برن، فإن

ذا بنك أوڤ إنجلاند «حافظ على عدم إفشاء تفاصيل رقابية على النظام المصرفى البريطانى إلى مؤسسات الدولة الأخرى، وبخاصة وزارة الخزانة، لكنه فوّض كثيراً من تلك السلطة بدوره، عن طريق «الجمعيات المُتمثلة»، إلى بنوك ذا سیتی أوڤ لندن». هذا على الرغم من وجود من أثاروا تساؤلات جديّة حول تلك الترتيبات.

لنعد الآن إلى السؤال عن سبب أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من التعبيرات الدورية عن القلق فى الأوساط الرسمية، توطأت فى النهاية مع بريطانيا بالسماح لبنوكها بالعمل من خلال نظام الأوف شور؟ تُقرّبنا الإجابة عن هذا السؤال من مكانن السلطة الحقيقية فى هذا العالم. وهنا، فإن ثمة حكاية غريبة أخرى.

الدولار الأمريكى هو عملة الاحتياطات العالمية الرئيسية. وفيما أن الأمم الأقل حظا تجد نفسها، دورياً، تحت وطأت ندرة تحويلات العملات الأجنبية، تستطيع الولايات المتحدة الاقتراض بعملتها الخاصة - بإمكانها طباعة أوراق نقدية كى تحصل على موارد حقيقية، وتعيش بما يتجاوز إمكاناتها لوقت طويل. علّق جاك روف، مستشار الرئاسة الفرنسية ذات مرة بقوله «لو أن ثمة اتفاقاً بينى وبين الترزى الذى أتعامل معه يقتضى بأن تُعادَ إلىّ أى نقود أدفعتها له فى اليوم ذاته على صورة قرض لن يكون لدىّ أى اعتراض على طلب مزيد من البدلات منه».

يغير هذا الترتيب الأمور كلها، فهو يمنح رؤساء الولايات المتحدة، ما أسماه فالرى جيسكار دستان، حينما كان وزيراً لمالية فرنسا «الميزات المفرطة»، حرية هائلة مطلقة للحركة وسطوة دونما مقابل. وفى هذا الصدد، قالت صحيفة لوموند الفرنسية «يجعل السوق الوضع الأمريكى فى التفاوضات النقدية أقوى بكثير مما ينبغى أن يكون. يُبقى على الأمريكيين فى حالة من الأمان مُضرّة وغير ملائمة للإصلاح الجاد للمدفوعات المالية الدولية، وضع منحاز للمصالح الأمريكية». ساعدت تلك القدرة على دفع ديونها الخارجية بعملتها - التى تستطيع طباعتها - أمريكا على خوض حربها فى فيتنام وتمويلها، كما ساعدت مؤخرًا الرئيس جورج دبليو. بوش على تخفيض الضرائب ومراكمة عجوزات ضخمة. وحينما يحين وقت

سداد نفقات تلك «البزومة»، فبالإمكان نقل عبء التعديلات ونعميله للدول الأخرى. تستخدم الدول الدولارات لاحتياجاتها لأن أسواق الدولار تتميز بالاتساع والسيولة علاوة على استقرار سعر الدولار نسبيا. يتم تحديد سعر النفط بالدولار، وتتم التعاملات التجارية بالدولار. حينما كنت أعمل مراسلا لرويترز بأنجولا التي دمرتها الحرب في منتصف التسعينيات، كان تجار العملات الأفظاظ بشوارع وسط مدينة لواندا يملأون خزاناتهم، ليس باليورو، أو الفرائك السويسرى أو الرنمينى الصينى - بل بالدولارات الأمريكية. واليوم، فإن ثلثى احتياطات العالم بالعملات الأجنبية يتم حيازتها بالدولارات تجعل الدولارات الأرض تنور، وإذا كان لديك ترخيص طباعتها، فقد ملكت زمام أمور العالم.

كتب روبرت سكيديلسكى، مؤرخ كينز يقول فى عام ٢٠٠٩ «يعلم كل مؤرخ أن تلك العملة المهيمنة جزء من النظام الإمبريالى للعلاقات السياسية». كانت أسواق اليورو، حلبة تنافس الدولار، الضخمة الجديدة المحررة، غير الخاضعة للوائح، والتي تُدرّ أرباحا هائلة والتي كانت سيولتها تنمو إلى حد الانفجار، كانت الوسيلة المثلى لدعم هذا الدور الإمبريالى للعملة الأمريكية. صرح دوجلاس ديون، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون الاقتصادية، قائلا بحماس إن أسواق اليورو توفر «وسيلة جيدة لإقناع الأجانب بإيداع أموالهم بالدولار». ساعدت اليورودولارات أمريكا على ترسيخ ميزاتها المفرطة، وتمويل عجوزاتها، وخوض حروب أجنبية، والإلقاء بثقلها فى أنحاء العالم. لم يرد المصرفيون الأمريكيون قضاء أشهر فى نقاشات يحاولون من خلالها جعل الكونجرس يغير القوانين بالداخل. كان الأسهل كثيرا القفز إلى لندن بدلا من ذلك.

كتب إريك هيلينر يقول «بخلق اليوروماركت، عثر المصرفيون فى البلدين على حل لمشكلة كيفية إعادة تشكيل محور لندن/ نيويورك المالى الذى كان قد ظل مهيما فى عشرينيات القرن الماضى». بل إنه من الأمور جد اللافتة أن مشروع استعادة ذا سیتی أوف لندن مجدها الإمبريالى السابق، وكما بين جارى برن، «تم المضى فيه

دونما نردد، ويسخاء، بدون، وعلى ما يبدو، أى نقاش سابق أو لاحق من قبل رئيس الوزراء، أو وزارة الخزانة، أو مجلس الوزراء، أو الحكومة، أو البرلمان». لعب ذا بنك أوف إنجلترا الدور المركزي لإنجاح هذا المشروع، حيث إنه بعد عام ١٩٤٥، شرع فى إعادة ترسيخ هيمنة الرأسمال النقدي الدولي. وطوال الوقت، كان للمحقات البريطانية الأوف شور: چرسى، جزر الكايمان، وما شابه، أدوارها المحددة التى تقوم بها فى هذه اللعبة المالية الكبرى.

وفقا لوصف رونن پالان، فقد تدفقت موجات أسواق اليورو باتجاه الخارج، مدفوعة من مركزها بلندن، إلى الأمام فى ممر جغرافى واضح صافٍ، يبدأ من الجزر الأكثر قربا من البر الرئيسى الإنجليزى، أى جزر القناة الإنجليزية - Chan nel Island، لتذهب سريعا إلى الاختصاصات القضائية التابعة لبريطانيا فى الكاريبى، ثم آسيا، وأخيرا إلى جزر المحيط الهادى المرجانية التابعة للتاج البريطانى». يُقدّر پالان أن تلك العملية استغرقت حوالى عشر سنوات. وهكذا، فبداية من الستينيات، بدأت شبه المستعمرات من تلك الجزر ومعها تشكيلة من توابع لندن، تكتسب لنفسها صفة مراكز حجز وتسجيل يورو ماركت أوف شور: محطات سرية شبه خيالية فى ممر يجتاز دفاتر المحاسبين؛ مخابى بإمكان أكثر أفراد العالم ثراء، والكوربوريشنات، والبنوك بخاصة، ركن أموالهم فيها، بدون ضرائب ويسرية تامة، حيث يمكنها التنامى سريعا بأكثر من نظيراتها الموجودة فى أماكن داخل بلادهم تخضع للوائح التنظيمية.

قد يقوم بأعمال التسجيل فى الدفاتر المحاسبية شخص أو شخصان وهما جالسان على مكتب فى جزيرة تحفها أشجار النخيل، على حين يترك العمل الثقيل - محاولة مواعة متطلبات نقابات مصرفية كبيرة معا، وتعشيق التروس المحاسبية كما يجب، والتأكد من أن المستندات الورقية محبوكة لا تثير الشكوك - ليضطلع به المختصون بلندن. ظلت هذه العلاقة السرية المتبادلة التى لا تنفصم عراها بين لندن وتوابعها فى الخارج الملمح المحدد لنظام الأوف شور منذ آنذاك وحتى الآن.

يقدم كل من تلك الأمكنة مدى الخدمات المتخصصة بها. قد يعرُّ لجزر الكايمان تغيير قوانينها لتوفر منصة لنوع خاص من ألعاب الأوف شور صفرية الضرائب. آنذاك، تقوم جزر البهاما بتخفيض معاييرها لتساير جارتها الفطنة، ثم تلحق بهما لوكسمبورج وجرسى، وهكذا دواليك. للدينامية التي يخلقها ذلك التنافس الداخلى منطق لا تساهل فيه: عليك أن تبقى على التحرر والتخلص من القيود؛ ثم تزيد من هذا النهج بحيث تظل متقدما خطوة عن الآخرين وتمنع الأموال من الهروب. ليس ثمة طريق آخر، وهناك نتيجة واحدة فقط: لوائح فضفاضة أكثر تساهلا إلى ما لا نهاية.

كان سوق جديد قد ظهر إلى حيز الوجود، ومعه انبعاث للندن بصفتها أكبر مركز مالى فى العالم، يدعمها شبكة معقدة من الروابط بالمستعمرات السابقة وتشكيلة من الأماكن الإمبريالية الغربية الأخرى. وحتى فيما انهارت أحلام إيدن فى أن يهزم القومية العربية فى حرب السويس التى ألحقت العار ببريطانيا، كانت المؤسسة المالية فى لندن تجمع أشلاها وترقّع الأساليب التى بها تستطيع لندن استعادة وضعها كعاصمة لعالم تحكمه مصالح نخبة المستثمرين. وفى لحظة دمارها الظاهر، بدأت الإمبراطورية البريطانية فى الانبعاث من وسط الموتى ومن تحت الثرى والرماد.